

النزاهة تعلن إعادة 326 عقاراً للدولة في كربلاء



أعلنت هيئة النزاهة الاتحادية، اليوم السبت، أن إجراءاتها التحقيقية والتدقيقية أثمرت عن إعادة (326) عقاراً إلى الدولة ومنع هدر المال العام، وصدور قرار بحبس (4) مُتدّهمين، من بينهم مُدير بلدية الحرّ سابقاً، مُوضحةً أن القيمة التقديرية للعقارات الواقعة في مُحافظة كربلاء تفوق ستةً وثلاثين مليار دينار.

وذكر مكتب الإعلام والاتصال الحكومي في الهيئة- في بيان مقتضب تلقتَه المطلع: إن "فريقاً مؤلفاً في مكتب تحقيق كربلاء تمكّن- بعد إجراء التحرّي الأصولي- من ضبط (1244) معاملة تخصيص قطعة أرض في بلدية الحرّ، ووضع إشارة الحجز عليها لحين انتهاء التحقيق"، مُبيّناً، أن "التدقيق أسفر عن إعادة (326) عقاراً منها إلى البلدية تمّ تخصيصها خلافاً للضوابط والتعليمات، واستناداً إلى مُستمسكات مُزوّرة، لافتاً إلى أن قيمتها التقديرية تبلغ (36,180,000,000) مليار دينار". وأضاف، أن "الفريق توصّل إلى قيام عددٍ من مُوطّفي بلدية الحرّ بتزوير بطاقات السكن المُبرزة من قبلهم إلى لجنة تخصيص قطع الأراضي السكنية في البلدية، استناداً إلى مكتب معلومات كربلاء"، مُنبهاً، بـ "إصدار أمر قبضٍ وتحرّ وتنفذه بحقّ المُوطّفين المذكورين، واستقدام رئيس لجنة

التخصيص وفق المادة (289) من قانون العقوبات، فضلاً عن ضبط مُوطَّفي آخر لدوره بعملية التزوير وتمشية معاملات التخصيص، خلافاً للقانون".

وتابع، أنه "بعد الاستماع إلى أقوال الشهود تبين قيام مدير بلدية الحرّ السابق باستغلال منصبه وإدراج اسم زوجته الثانية في محضر التخصيص المُرقَّم (11 لسنة 2022)؛ للحصول على قطعتي أرض، بالرغم من استفادة زوجته الأولى"، لافتاً إلى، "تأليف لجنة تدقيقية تحت إشراف الهيئة وعصوية رئيسي شعبة الأملاك في مُديرية بلدية كربلاء سابقاً وضابط في مُديرية الجنسية والأحوال المدنيّة والجوازات والإقامة في كربلاء وانتداب مسّاحٍ من بلدية الحرّ؛ لتدقيق معاملات التخصيص وبيان المخالفات".

وأوضح، أن "عملية تدقيق معاملات التخصيص استمرّت سنةً وثلاثة أشهر".
وأكمل، أنه "تمّ فتح قصيدة جزائية، وبعد قيام المحكمة المُختصة بالاطلاع على الأدلة وتدوين أقوال المُمثلين القانونيين لمُديرية البلدية والتسجيل العقاري في الحرّ، والاستماع إلى أقوال الشهود، أصدرت قراراً بإيقاع عقوبة الحبس البسيط حضورياً على مدير بلدية الحر سابقاً وثلاثة من مُوطّفي البلدية".